من أروقة المحاكم

اعترافات طباخ أنقذت الزوجة من حبل المشنقة

بغداد / سها الشيخلي

قالت بحزن: ماذا اقول لك.. كنت اجد نفسي في عالم مسحور تتلبسني التهمة اينما حللت.. حتى غدوت اشك في نفسي وفي شخصي.. وصرت اعيش في دوامة فكل شيء من حولي اراه غريبا.. لكنني في النتيجة اصبحت مؤمنة بان الاقدار سترحمني هذه المرة ما دمت بريئة.. اما اذا كنت متهمة كما تشير الدلائل فلن ارضى عن نفسي.. سأعاقبها انا قبل ان تعاقبني فقرات القوانين واللوائح والمواد).

بداية الحكاية

كنت انصت لحديثها لكي استدل منه على خيط يمكن الامساك به لمعرفة حكاية تلك السيدة التي يلفها الغموض.. في البداية خيل لي ان تلك السيدة تهذي.. وان حديثها ما هو إلا هلوسة.. لكن المحامية اشارت لي كي اكون معها - طويلة البال - كانت تشعل سيكارتها باصابع مرتعشة.. وتنفث دخانها بهدوء مع نظرات زائغة باصابع مرتعشة.. نظرت إليها فوجدتها لا تزال تحتفظ ببقايا جمال امرأة في العقد الخامس من عمرها على درجة كبيرة من الثقافة وسعة الاطلاع.. كانت تعمل موظفة في احدى الوزارات.. وهي اليوم متقاعدة تخفي ملامحها بوضع نظارة سميكة.. بدت لي سيدة من طراز خاص ربما اشبه بالسيدات اللواتي كنا نراهن في الافلام الرومانسية القديمة.. ورغم تلك الاناقة المحتشمة وجدتها لم تستعن باكسسوارات او حلي ذهبية بل وحتى الخواتم او الساعة..

قلت لها: حسبي فقط ان امسك خيط الغموض الذي يؤطر شخصيتك.. ابتسمت بمرارة.. وهزت رأسها موافقة.. وهنا تدخلت المحامية التي كانت تجلس بيننا في غرفة - المحامين - في احدى المحاكم قائلة لها: تأكدي انا لم اتحدث عن قضيتك.. لعلمي بعدم رغبتك بذلك.. ولكن الصدفة وحدها هي التي جاءت بصديقتي - الصحفية - إلى هنا.. حتى من دون موعد..

غادرنا ذلك المكان الصاخب إلى سيارة السيدة الفارهة والانيقة - الحديثة - ذات اللون الاسود.. ازاحت النظارة السوداء عن عينها. وبدأت حكايتها:

-نشأت في عائلة ميسورة وكانت ولادتي في عام ١٩٥٢ والدي كان تاجراً للاقمشة.. كنا مجموعة من الاخوة والاخوات لكنه كان يفضلني عن بقية اخوتي لا ادري لماذا..

ربما لانني كنت واضحة وصريحة وصادقة.. ومع كل صفاتي تلك كنت متفوقة في دروسي واحرز الدرجات العليا التي تسعد والدتي دوماً.. كنت قليلة الطلبات.. قليلة الخروج من البيت بعكس اخواتي اللواتي كانت لهن طلبات ملحة ومصروف كبير.. كنت اقضي كل وقتي في غرفتي الخاصة في بيتنا الواسع اقرأ بشكل نهم كل ما يقع امامي من كتب ومجلات وقصص وروايات.

شباك الحب

كنت مرحة احب الحياة واقبل عليها بلهفة مستظلة برعاية والدي ووالدتي واخوتي.. كنت كبقية الفتيات اللواتي بعمري اتمنى ان اعيش قصة حب... اخذت اتلفت من حولي علي اجد ذلك الشاب الذي يأسرني بنظراته.. فوجدته.. صحيح انه لم يكن شاباً بل كان يكبرني بـ (٣٠) عاماً.. كان عمره (٤٨) عاماً.. محامي والدي وصديقه الحميم.. يزورنا احياناً مع شقيقته الطبيبة النسائية صديقة والدتي.. وأغلب الاحيان يأتي لزيارتنا للتداول مع والدي بشأن الصفقات الرابحة والخاسرة التي يخوضها والدي، كنت أحمل له فنجان القهوة احياناً بدل الخادمة لكي استمتع بنظراته وهو يرمقني بحذر.. كان يحمل لي بعض الهدايا البسيطة في عيد ميلادي واذكر آخر مرة جاء لي بهدية جميلة عبارة عن سوار مرصع بالياقوت.. بمناسبة نجاحي إلى المرحلة الاخيرة للدراسة الاعدادية.. لكن والدتي لم ترض على قبولي تلك الهدية فقد وجدتها بحدسها الانثوي.. انها اكثر من هدية.. بل عربون صداقة مبهمة.. كنت اناديه بـ (عمي) وقلت له عندما زارنا بعد تقديم هديته تلك ضاحكة بمرح ان والدتي لم تقبل لي فرحي بهديته.. اطرق واجماً بينما صمت والدي محرجاً من صراحتي تلك..!

في تلك الايام سمعت شجاراً حاداً بين والدي ووالدتي وهو قلما يحدث بينهما فقد كانت والدتي سيدة من طراز خاص ترعى بيتها وتحرص عليه بصمت وتفانٍ.. وقفت خلف الشباك في الحديقة استرق السمع لما يجري بينهما.. وعرفت من غضب امي ان الامر يتعلق بخطبة احدى بناتها.. وسمعتها تقول لأبي.. لا اسمح بهذه الصفقة..! ماذا يقول عنا الاهل والاقارب؟.. باعوا ابنتهم؟! انسحبت مسرعة إلى غرفتي فقد شعرت انهما يتحدثان عني انا شخصياً..! وما هي إلا دقائق حتى دخلت والدتي إلى غرفتي وكانت في حالة هياج وثورة.. قالت لي من دون مقدمات.. هل صحيح ما يقول ذلك الرجل.. من انك تحبينه؟! سألتها مستغربة.. من هو؟ قالت - عمك (.....) ودون تفكير وتردد اجبتها.. نعم احبه!! قالت حانقة.. اذن هي قصة حب خفية! كيف فاتني ذلك؟ اجبتها بهدوء.. نعم هي كذلك قالت بغضب.. هل كانت البداية تلك الهدية المشؤومة.. لذت بالصمت.. وعجبت من احاسيس تلك السيدة (امي) التي لا تخفى انقسمت العائلة بين رافض لتلك الخطوبة وبين مبارك لها.. ووقف إلى جانبي كل من ابي وشقيقي الاكبر.. وتمت خطوبتي على ذلك المحامي الواسع العلم والثراء.. وكنت اسأل نفسي هل امي محقة في رفضها لتلك الخطوبة.. ولكن لماذا وافق والدي؟! نجحت بتفوق وكنت الاولى في الامتحان على مدرستي.. اقام لي خطيبي حفلاً كبيراً بهذه المناسبة في اكبر نوادي بغداد.. وظهرت إلى جانبه في الحفل الذي ضم الاهل والاصدقاء كابنته.. طفلة تريد ان تظهر كسيدة.. لكنها فشلت بجدارة..! هكذا وصفني الجميع.. دخلت الجامعة وانا مخطوبة اضع خاتم الخطوبة الماسي في اصبعي متفاخرة.. كان يحضر كل يوم ليصحبني إلى حفل كبير في مجتمعه المخملي حتى تعرفت على الكثير من تجار وساسة ذلك العصر.. كنت انصت لحوارهم حول التجارة والسياسة والمحاماة.. واجد نفسي قاصرة على الخوض في تلك النقاشات وبعيدة عنها كل البعد..!!

امرأة خلف القضبان

اعتراف متأخر

تأخرت اجراءات عقد القران.. واحتجت والدتي لذلك..! طالبت خطيبي وشقيقه الصراحة الكاملة.. وبعد تلكؤ وحياء واحراج قالت شقيقة خطيبي ان شقيقها متزوج وله طفلان.. وان زواجه عرفياً وقد تكتم عليه حتى انها اقسمت اغلظ الايمان ان اهله ومنهم هي لا تعلم بذلك..! اصبت بصدمة.. كيف استطاع ان يخفي ذلك وما هي إلا ساعات حتى غادر الحياة.. نعم توفي.. ذهلت لهذه المفاجأة لانه لم يكن يشكو من علة.. طلبت شقيقته تشريح الجثة فقد كانت لديها شكوكاً عن سبب وفاته المفاجئة.. وجاءت النتيجة التي وضعتني في دائرة الشكوك.. وهي ان زوجي قد توفي متأثراً بتناول كمية من السم (الزرنيخ) الذي وضع له في طبق الحساء..!

شكوك واحتجاز

تم احتجازي حيث دارت حولي الشكوك.. ولهم الحق في ذلك.. فقصة ارتباطي به كانت قصة شائكة.. كنت الضحية في كل شيء.. في زواجي وفي حادثة وفاة زوجي.. تم استجواب كل من في الدار من خادمات فأنكروا ان يكونوا وراء تلك الحادثة.. إلا الطباخ كنت أراه مصفراً.. يرتعش.. وينظر لي بعينين دامعتين كان في العقد الخامس من عمره على درجة كبيرة من المهارة وبعد طول تحقيق.. وتوسلي اليه في ان يقول الحقيقة اعترف الطباخ بانه قد دس السم لسيده لانه كان يراه رجلاً كهلاً وثعلباً ماكراً.. ولم اكن اعلم ان هناك قضية سرقة بعض الاموال من خزانة زوجي كان خلفها ذلك الطباخ.. انا سيدة البيت كنت مجرد شابة مرحة لا هم لها سوى ان تحضر الحفلات التي تقام من اجل الصفقات والمشاريع الخاصة.. انهار الطباخ بعد ان سمعني اتوسل إليه ان يقول كل ما يعرف عن سبب وفاة زوجي وان يرحمني من حبل المشنقة الذي سوف يلتف حول رقبتي.. ربما رق قلب ذلك الرجل لكل توسلاتي علماً بانني كنت كريمة معه ولا احاسبه على انفاقه الكبير وغير المبرر في - المطبخ - بل كنت اقدم له ولجميع العاملين الهدايا والمكافآت في كل السفرات التي كنت اقوم بها وفي كل المناسبات بل وحتى في غير المناسبات.. ربما شعر ذلك الرجل بتأنيب الضمير فقد اعترف بجريمته مبرراً ان سيده كان فظاً مع الجميع وانه قد اتهمه بسرقة مبلغ كبير كان قد وضعه ذات يوم على الطاولة..

الحقيقة

اخلي سبيلي بكفالة كبيرة واودع الطباخ السجن على امل استكمال التحقيقات.. وجاءت الاحداث الاخيرة في عام (٢٠٠٣) وتأخر موعد البت في قضيته.. اوكلت له المحامين الكبار.. فقد كان رجلاً عازباً لا اهل له نازحاً من الشمال بعد حرق قريته وقد احضره لنا احد اصدقاء زوجي لأنه كان صاحب مطعم في قريته.. وبالفعل كان ماهراً إلى درجة كبيرة في الطبخ..

ولما كان رجلاً مقطوعاً من الأهل والاقارب فقد كنت اسأل عن قضيته دوماً وازوره في السجن وفي آخر مرة زرته فيها كان ينتظر الحكم ولكن الاحداث التي يمر بها البلد أخرت اصدار الحكم بحقه.. وقبل ايام وصلني خبر وفاته في السجن.. حضرت لاستكمال اجراءات دفنه.. وقد سلمتني ادارة السجن اوراق عديدة مكتوبة بخط يده ومكبوسة وتحمل عنوان (مذكرات سجين) اخذتها ووضعتها في كيس وهي الآن امامك في (الدشبول)..

نهاية المطاف

❖ماذا حل بك بعد وفاة زوجك واطلاق سراحك؟

-عدت إلى اهلي بعد ان قضيت اكثر من ٣٠ عاماً زوجة لذلك الرجل.. ولم انجب منه فقد كنت سبباً من اسباب عديدة حالت دون ان اكون اماً.. وها انا إمرأة وحيدة مع ما ضٍ حافل بالذكريات...

محامو الناصرية يتحدثون لـ (المدى) عن محنة القضاء

الأوضاع الأمنية والتدخلات السياسية سيؤديان إلى انهيار سلطة القضاء

الناصرية / حسين كريم العامل

هل يمكن للقضاء ان يكون قضاءا مستقلا في بلد تهيمن عليه المليشيات والمجموعات المسلحة والمحاصصة وفوضى السلاح؟

وهل بامكان القاضي ان يصدر قراراته واحكامه القضائية من دون ان يكون هناك انعكاس لتردي الاوضاع الامنية على تلك القرارات؟

اسئلة توجهنا بها الى عدد من المحامين لنستطلع آراءهم باداء القضاء وتاثيرات الوضع الامني على حياديته واستقلاله.

حقوق الناس

(القضاء ما زال يجاهد) بهذه العبارة استهل المحامي الذي امضى اكثر من اربعين عاما في مهنة المحاماة حديثه وتابع قائلا:

لكن الى متى؟ فلا احد يمكنه ان يواجه هذا المد المسلح ويقف بوجهه حتى النهاية، ولم يخف المحامي خشيته من استمرار اعمال العنف والعمليات المسلحة وعبر عن قلقه قائلا:

اذا بقيت حالة الفوضى واستمر الحال على ما هو عليه فان القضاء مغلوب لا محال، ودعا الحكومة الى تطهير واعادة بناء الاجهزة الامنية والقوات المسلحة والى حل المليشيات.

ووافقه الراي زميله الذي طلب عدم الكشف عن اسمه قائلا:

مؤسسات الدولة تتشكل من عدة سلطات وقد شلت وتعطلت معظمها ولم يتبق على الساحة سوى سلطة القضاء وهي القابضة حاليا والحافظة لحقوق الناس وفي واقع الحال تعتبر سلطة ضعيفة فلا مدد ولا سند لها واذا ظلت حالة الانفلات الامني على ماهي عليه فان القضاء سوف يضعف شيئا فشيئا مما يتسبب بضعف الدولة وتخلخل مفاصلها، فلا يمكن ان تكون هناك دولة قوية من دون قضاء قادر على تحقيق العدالة.

ودعا السيد المحامي ان تكون الدولة في عون رجال القضاء وان تمنحهم القوة والثبات على مواجهة هذه المحنة التي لم يشهد العراق مثيلا لها طيلة تاريخه الحديث.

قيود امنية

ومن جانبه اكد المحامي مجيد محسن الزيرجاوي استقلالية القضاء من الناحية الرسمية واوضح قائلا:

يوجد تناسب طردي ما بين الاوضاع العامة وقوة القانون فهناك امران يجب الاقرار بهما الاول هو مدى قوة الاجهزة التنفيذية في تطبيق قرار القاضي وتنفيذه والثاني هو مدى استقلال القضاء وعدم التاثير عليه من قبل السلطات الاخرى (التشريعية والتنفيذية) يمكن القول فيما يتعلق بالشق الثاني وهو استقلال القضاء فان الامر متحقق وبصورة جيدة وان القضاء يشعر بالحرية الكاملة في اتخاذ قراره واذا كانت هناك بعض القيود فهي قد تكون قيود اجتماعية او امنية ولكن ليست قيود رسمية ٠ اما فيما يتعلق بقدرة الاجهزة التنفيذية (كالشرطة القضائية وقوى الامن الاخرى) على تطبيق قرار القاضي على جميع المشمولين به فنلاحظ ان هناك بعض الخروقات في هذا الجانب وهناك قرارات قضائية لم تنفذ كون المخاطب بها (المتهم)اما ان يكون ذا نفوذ اجتماعي او سياسي او كادراً امنياً مهماً فيصعب تنفيذ وتطبيق القانون عليه وهذا الامر لا يمكن استغرابه وذلك بسبب الوضع العام الذي يعيشه العراق الان وهو وضع استثنائي وهناك نظرية في القانون تسمى نظرية الظروف الطارئة يعطل بموجبها القانون في بعض بنوده وان كان هذا التعطيل بحكم الواقع وليس بحكم القانون.

مشروع موت

وشاطره الراي المحامي حبيب السيد نور قائلا:

القضاء اصلا مستقل واستقلال القضاء يعني عدم تدخل السلطات الاخرى في صيرورة القرار اما في ما يخص مخاوف القضاة بخصوص الاعتداءات والنتائج السلبية التي تصدر من ذوي المتهمين فهذه لا تتعلق باستقلال القضاء بل تتعلق بعدم استتباب الامن وضعف السلطة ٠ وانا ارى ان بعض القضاة في الوقت الحاضر اعتبروا مهنتهم مشروع موت حيث اصدرت محكمة جنايات ذي قار عدة قرارات طبقت فيها القانون من دون مخاوف ولم تردع واقعة الاعتداء التي وقعت على هيئة المحكمة من قبل احد المتهمين تلك الهيئة بل زادتها اصرارا على تطبيق القانون وهناك قرارات عديدة لقضاة محكمة التحقيق لم تخرجها التاثيرات الجانبية عن مسار القانون رغم الانفلات الامني. وحمل نور السلطات المختصة مسؤولية الخروقات الامنية التي انعكست سلبا على مجمل الحياة وباتت تهدد امن وحياة الجميع ولا سيما رجال القضاء.

اما المحامية اخلاص عبد الزهرة البدري فقد عبرت عن رأيها قائلة:

ان الواقع الراهن وخصوصا الاوضاع الامنية باتت تؤثر تاثيرا سلبيا كبيرا على استقلال القضاء حيث ان القاضي حينما يصدر قرارا بالادانة ويصدر حكما فان هناك تاثيرات سلبية يضعها نصب عينيه وخصوصا التهديدات وعمليات القتل التي يتعرض لها القضاة وهذا يعني ان هناك تاثيراً مباشراً على حياة القضاة واستقلالية القضاء، وبالرغم من ان سلطة القضاء هي اعلى سلطة لكنها في بلد كالعراق تعاني من الارتباك وعدم الاستقرار في ظل ظروف استثنائية نامل ان تزول بزوال التخندق الطائفي والمحاصصة الحزبية والارهاب وفوضى السلاح.

صلات حزبية

في حين يرى المحامي علي حاتم ان لا علاقة لاستقلالية القضاء في تدهور الوضع الامني وعبر عن رايه قائلا:

اعتقد ان السؤال بحاجة الى اعادة صياغة وذلك لان مفهوم استقلالية القضاء ليس له علاقة بتدهور الوضع الامني وان القضاء في الوقت الحاضر ليس مستقلاً ولا اعني بذلك صفة الاطلاق.

ومن جهة اخرى فان اختيار القضاة في الوقت الحاضر لا يتم على اسس سليمة وانما يتم الاختيار اعتباطا فقد تم تخريج عدد من القضاة من بين المحامين وغيرهم من خريجي كلية القانون ونحن نعلم بصلاتهم الحزبية مع الاحزاب العاملة على الساحة السياسية. اما بخصوص صدور قرار مستقل من القاضي رغم تدهور الوضع الامني فانني اعتقد ان شخصية القاضي وقوة الاجهزة التنفيذية لهما صلة قوية وتاثير فاعل في صدور قرار مستقل وقوي من المحكمة حتى وان كان الوضع الامني متدهوراً جدا.

محامون من محافظة ذي قار

مسؤولة قسم الأحداث في محكمة بابل:

البيت والمدرسة والدولة وراء ارتفاع نسب جرائم الاحداث!

بابل / مكتب المدى- محمد هادي

نسب الجرائم تصاعد من ٣٦ جريمة عام ٢٠٠٣ إلى ٧٥ جريمة عام ٢٠٠٦ للفتيان ٩٩٪ منها

عانى الإحداث ومازالوا من افرازات النظام السابق فهم أيتام الحروب وضحايا التشرد والمعاناة فقدوا فرص التعليم في مدارس نظامية لفقر الحال وضعف الوضع الاقتصادي الذي جعلهم ينخرطون في ممارسة إعمال لا تتناسب مع أعمارهم. مهن مذلة مثل صبغ الأحذية والتسول وبيع المواد القديمة والبحث في الازبال تزيد من قتامة الصورة والقاسم المشترك الذي يجمع أكثر الذين انخرطوا بطريق الجريمة هو عدم وجود الموجه في البيت نتيجة التفكك الأسري إضافة لمعاشرة أصدقاء السوء وخلال زيارة المدى إلى محكمة الإحداث في بابل كانت لنا بعض اللقاءات حيث استفسرنا من القاضي (حسين تويج) قاضي الإحداث عن أسباب جنوح الإحداث في عالم الجريمة فقال:

تقع على ألعائلة مسؤولية كبيرة في الحفاظ على الحدث ومتابعة مسيرته في المدرسة ويتحمل المجتمع دورا مهما في أشراكه بإعمال فوق طاقته، ثم معاشرة الإحداث لأشخاص اكبر منهم سنا من خلال العمل في مهن صعبة لذلك نرى وللأسف الشديد إن جرائم الإحداث في تزايد مستمر إما عن قانون الإحداث فأكد القاضي (حسين تويج) بان القانون متكامل ويشمل كل شي مع مراعاة مصلحة الحدث وعن إحصائية جرائم الأحداث في بابل أوضح إن عام ٢٠٠٢ شهد ١٩٦جريمة حدث فيما كان عام ٢٠٠٣ (٣٦) جريمة تلاه عام ٢٠٠٤ (٤٢) جريمة ثم (٧١) جريمة في العام ٢٠٠٥ و٧٥ جريمة لغاية الشهر الثامن من العام ٢٠٠٦ وان نسبة الفتيان ٩٩٪ فيما كانت نسبة البنات ١٪ وقسمت الجرائم بين سرقات وتسليب وشروع بالقتل ومخالفات مرورية ومساعده في عمليات إرهابية وجرائم متفرقة.

دور المجتمع

دخل مجموعة من الإحداث للتحقيق معهم وبعد الانتهاء سألنا الباحثة (ماجدة عبد) عن عدد الإحداث الذين يزورون هذا المكان فأجابت أسبوعيا بحدود عشر تهم بين سرقات وتهديد وجرائم أخرى واغلب الإحداث ضحايا طلاق الأبوين وعدم متابعة الدراسة وغياب دور الموجه وعن فترة الأحكام وأين يقضونها قالت: ان الحكم حسب عمر الحدث وهنالك مدرسة تأهيل الفتيان من عمر ١٥-١٨ سنة ومدرسة تأهيل الصبيان من عمر ١١الى ١٥ سنة وباقي الأعمار دون العاشرة ترأف المحكمة بهم ويخضعون إلى مراقبة سلوك.

وحول تكرار الحدث وارتكابه جرائم أخرى أوضحت الباحثة قائلة أن العقوبة رادع كبير له ويبقى دور المجتمع في احتوائه عند الخروج وضرورة أن توفر الدولة أعمالا تتلاءم مع أعمار الأحداث إضافة إلى تفعيل دور المدارس الإصلاحية الموجودة في بغداد فقط وكما تعلم فالمحافظات لا ترسل الأحداث إلى بغداد بل يودعون في مراكز الشرطة بأقسام خاصة بهم ويجب عدم اختلاطهم مع الكبار.

نقص التحقيقات

السيدة أنعام محمد مسؤولة قسم الأحداث في المحكمة قالت:إن حدث اليوم ليس كحدث ألامس،فوسائل الإعلام الموجودة والإغراءات والوضع الأمني غير المستقر كلها تشجع على انخراط الحدث في عالم الجريمة مؤكدة بان لدينا نقصاً في التحقيقات الأولية وعدم تفرغ الشرطة ووجود صعوبات أمام المبلغين.

تفعيل القانون

وقال المحامي علي حسين الربيعي حول إمكانات الحد من ظاهرة جرائم الأحداث لابد من إصدار قانون حازم للآباء بضرورة استمرار أبنائهم في المدرسة ومحاسبة الأب المقصر أو تفعيل قانون عمل الأحداث وعدم تركهم يمارسون أعمال التسول وبعض الأعمال غير اللائقة بهم وبناء مدارس إصلاحية في المحافظات وعدم زجهم في سجون الكبار وتتحمل الدولة المسؤولية الأكبر في ذلك وأضاف قائلاً أن محكمة الأحداث في بابل جنح وجنايات وهي مختصة بالحدث وهنالك بعض المخالفات في الاقضية والنواحي ويكون القرار والبت فيه من قبل قاضي محكمة المنطقة إذا كانت ضمن صلاحياته.

اصدقاء السوء

وقال جبار عيدان شخير والد الحدث (س)المتهم بجرائم سرقة بأن ولده ترك المدرسة وعمل في الحي الصناعي لفشله فيها وعمل سابقا مع خاله في شراء المواد القديمة والسكراب وقد ألقى باللوم على أصدقاء السوء الذين استخدموه كأداة لسرقة البيوت وحين سألناه عن والدة الحدث قال إنها مطلقة وتعيش في منطقة أخرى.

وقال (ح.ك) المتهم بسرقة محل لأجهزة الموبايل بأن هذه هي المرة الأولى وقد أغراني مجموعة من أصدقاء السوء واعترف بأنهم كانوا يتناولون بعض الحبوب المخدرة قبل أن يتم إلقاء القبض عليهم. حالات أخرى خطيرة حيث قامت بعض المجموعات الإرهابية باستخدام الأحداث في أعمال السلب والقتل لذلك نرى ضرورة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات السريعة والمناسبة لإنقاذ الأحداث من الانجرار في عالم الجريمة.السيد حمزة الحسيني مدير سابق لدار الأحداث أجاب عن سؤالنا حول الحد من انجرار الحدث في عالم الجريمة قائلا أن البيت والمجتمع والدولة يتحملون المسؤولية في ما يحدث لان الحدث حين يترك المدرسة وينغمس في أعمال شاقة لا تناسب عمره يتعامل مع الواقع الجديد برؤية جديدة وتصورات مختلفة عن أقرانه ويشعر بالنقص لذلك يريد التعويض وتحقيق غاياته بأقصر الطرق وهذا يتطلب أن نكون دقيقين في تعاملنا مع الحدث وان لا نقسو عليه ونشعره بالنقص وضرورة أن يعي ذوو الحدث الواجب الملقى عليهم في متابعة أبنائهم وكذلك على الدولة أن تعيد فتح مراكز الأحداث في المحافظات حتى تأخذ دورها الحقيقي في توجيه هذه الشريحة المهمة في المجتمع.